جامعة الدول العربية ودورها في تسوية النزاع الحدودي بين العراق والكويت

The League of Arab States and its role in settling the border dispute between Iraq and Kuwait

اعداد

م.م. أحمد عقيل عبد

Ahmed aqeel abed

كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية

ahmed.aqeel@uomustansiriyah.edu.iq

07713061658

ملخص

شهدت منطقة الشرق الأوسط عبر تاريخها الطويل العديد من النزاعات الحدودية، وكان من أبرز تلك النزاعات هو النزاع الحدودي بين العراق والكويت والذي شكل مصدر توتر طويل الأمد في المنطقة، حتى وصل إلى مرحلة تفاقم بها النزاع ليتحول إلى حرب عندما قام العراق بغزو الأراضي الكويتية. وقد كان لجامعة الدول العربية دوراً في التعاطي مع النزاع الحدودي بين العراق والكويت، حيث أدت دوراً مهماً في جهود تسوية ذلك النزاع عبر المراحل المختلفة الذي شهدها ذلك النزاع.

Abstrct

The Middle East has witnessed many border conflicts throughout its long history, one of the most prominent of which was the border conflict between Iraq and Kuwait. This conflict was a long-standing source of tension in the region, escalating to the point of war when Iraq invaded Kuwaiti territory. The League of Arab States played a role in settling the border dispute between Iraq and Kuwait, playing an important role in efforts to resolve the conflict through its various stages.

الكلمات المفتاحية: العراق، الكويت، جامعة الدول العربية

Keywords: League of Arab States, Iraq, Kuwait

المقدمة

يعد النزاع الحدودي بين العراق والكويت من أبرز النزاعات التاريخية في منطقة الشرق الأوسط. وترجع جذور هذا النزاع إلى الحقبة الاستعمارية حيث تم ترسيم الحدود دولة الكويت بين بريطانيا والدولة العثمانية باتفاقية عام 1913. ومنذ ذلك الحين، زعمت حكومة عبد الكريم قاسم أن هذه الحدود لم تكن مُحددة بشكل دقيق وأن الكويت كانت جزءًا من إقليم البصرة العراقي.

وتفاقمت التوترات بين العراق والكويت خلال ثمانينيات القرن الماضي، حيث اتهم العراق الكويت بسرقة النفط من حقوله الحدودية، مما أدى إلى تصاعد التوترات بين البلدين. في عام 1990، غزا الجيش العراقي الكويت، مما أدى إلى حرب الخليج الثانية التي انتهت بتحرير الكويت بواسطة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة 1991.

تدخلت جامعة الدول العربية للمساعدة في حل النزاع بين العراق والكويت، حيث أطلقت جهودًا دبلوماسية مكثفة للوساطة والحوار بين الطرفين. باعتبارها منظمة إقليمية تضم الدول العربية، فإن جامعة الدول العربية

أدت دورًا هامًا في تهدئة التوترات وتشجيع الحوار والتفاهم بين الدول الأعضاء. حيث أن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة يعد من أولوياتها، وتعمل على تعزيز العلاقات الودية بين الدول الأعضاء وحل النزاعات بطرق سلمية وبموجب مبادئ القانون الدولي.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا الموضوع من تأثيره على الاستقرار الإقليمي والدولي، إذ إن النزاعات الحدودية قد تؤدي إلى توترات سياسية واقتصادية تعيق التنمية وتعرقل العلاقات الدولية بين الدول المتصارعة وتتسبب في أزمات إنسانية.

إشكالية البحث

تكمن إشكالية البحث في سؤال مركزي وهو: كيف تعاطت جامعة الدول العربية مع النزاع الحدودي بين العراق والكويت وهل كان للدور الذي قامت به نتائج ملموسة وفاعلة على ارض الواقع؟

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من افتراض مفاده أن لجامعة الدول العربية دور في تسوية النزاع الحدودي بين العراق والكويت وتمثل ذلك في تعاطي الجامعة مع النزاع في كل مراحله عبر محاولتها تقريب وجهات النظر بين الطرفين واحتواء النزاع إلا أن ذلك الدور كان ضعيفاً ولم يكن فاعلاً.

منهج البحث

تم الاعتماد على منهجين للوصول إلى نتائج الدراسة وهما المنهج التاريخي والمنهج التحليلي.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الجهود التي قادتها جامعة الدول العربية في مسألة النزاع الحدودي بين العراق والكويت ومعرفط مدى فاعلية تلك الجهود.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى مطلبين رئيسيين، الأول يتناول مراحل تطور النزاع الحدودي بين العراق والكويت، أما المطلب الثاني فيتناول دور جامعة الدول العربية في تسوية النزاع الحدودي بين العراق والكويت.

المطلب الأول

مراحل تطور النزاع الحدودي بين العراق والكويت

أولاً:- النزاع الحدودي بين العراق والكويت في العهد الملكي

ان الحدود العراقية الكويتية لم تكن واضحة ومحددة معالمها عند تولي الأمير فيصل بن الحسين العرش في العراق عام 1922، حيث كانت الحدود بين العرق والكويت تمتد عبر صحراء واسعة تقطنها عدة قبائل متنقلة وكانت تلك القبائل في صراع دائم.[1] وفي عام 1923 شهدت الحدود بين العراق والكويت الحاولات الأولى لترسيمها، وتمثل ذلك في تبادل الرسائل بين المندوب السامي لبريطانيا في العراق (بيرسي كوكس) والوكيل السياسي لبريطانيا في الكويت (الميجر مور) والتي تقرر فيها تحديد الحدود بين العراق والكويت. ومما تجدر الإشارة إليه، أن ترسيم الحدود تم بالاستناد إلى اتفاقية عام 1913 التي تم عقدها سابقاً بين الدولة العثمانية وبريطانيا.[2] وتسمى تلك الاتفاقية بالاتفاقية الأنجلو-عثمانية حيث وقعت بالأحرف الأولى من قبل (ابراهيم حقي باشا) و وزير الخارجية البريطاني وذلك بتاريخ 29 تموز 1913. وتعد هذه الاتفاقية أول محاولة لترسيم الحدود في منطقة الخليج العربية، كما تعد أول مناسبة خططت فيها الحدود بين الكويت وممتلكات الدولة العثمانية في العراق، وهي بذلك تعد أول وثيقة تأخذ الشكل الرسمي لتحديد الحدود، وقد اشتملت اتفاقية 1913 على خمسة أقسام خصص الأول منها للكويت، وقد تم تخصيص عشر مواد للحدود العراقية الكويتية. وتعد واحدة من اشهر الاتفاقيات في تاريخ الكويت على الرغم من أنها لم توقع

عليها ولم تكن طرفاً مباشراً فيها، حيث اعترفت الدولة العثمانية باستقلال الكويت، وعلى الرغم أيضاً من أن هذه الاتفاقية لم يعمل بها بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى التي انتهت بزوال السيادة العثمانية على العراق و وضعه تحت الانتداب البريطاني عام 1920، إلا أنها اتخذت أساساً فيما بعد لتخطيط الحدود بين العراق والكويت.[3]

وفي مرحلة لاحقة عندما طلبت بريطانيا من العراق تحديد حدوده مع الكويت كخطوة أولى لمنح العراق الاستقلال وتهيئته ليتم منحه عضوية في عصبة الأمم، وافقت الحكومة العراقية في رسالة قام بإرسالها رئيس الوزراء آنذاك (نوري السعيد) بتاريخ (21 تموز عام 1932) على مراسلات عام 1923 التي جرت بين المندوب البريطاني والوكيل السياسي البريطاني، وكذلك وافق الشيخ (أحمد الجابر الصباح) عليها بتاريخ (3 آب 1932).[4] ومع انضمام العراق إلى عصبة الأمم وإعلان استقلاله واقرار حدوده مع الكويت، بدأت المشكلات تثار بين البلدين، وكانت تلك المشكلات تتمحور حول جزيرتي (وربة وبوبيان) وعائدية أم قصر ونقل المياه وتهريب البضائع وتهريب الأسلحة بين العراق والكويت، حيث تبادل الطرفان الاتهامات فيما بينهم في مناسبات عدة.[5]

باعتلاء الملك غازي في عام 1933 عرش العراق، تراجع الأخير عن قراره بالموافقة على ترسيم حدوده مع الكويت الذي تم بالاستناد إلى اتفاقية 1913، وذهب الملك غازي ابعد من ذلك عندما طالب بضم الكويت إلى الأراضي العراقية، حيث كان يرى أن الكويت هي أرض عراقية بالأساس قامت بريطانيا بسلبها من العراق بالقوة، وللعراق الحق بامتلاكها لكونه وريث الحكومة العثمانية. واظهر العراق تراجعاً عن موقفه من ضم الكويت في ايلول عام 1938 باقتراح وزير خارجية العراق إنشاء اتحاد كمركي بين العراق والكويت بشرط أن تتنازل الأخيرة عن المنطقة الشمالية (خط عرض 29،5 شمالاً)، ومما تجدر الإشارة إليه أن السلطات البريطانية قد رفضت ذلك المقترح الذي قدمه العراق.[6]

وتكررت محاولة ترسيم الحدود بين العراق والكويت في تموز عام 1939 عندما جرت مباحثات موسعة بين الحكومة العراقية وبريطانيا بالاستناد إلى المراسلات التي تمت بين المندوب السامي لبريطانيا في العراق (بيرسي كوكس) والوكيل السياسي لبريطانيا في الكويت (الميجر مور) عام 1923، وبالإضافة إلى المذكرات التي تم تبادلها في تموز وآب من العام 1932 بمناسبة استقلال وانضمام العراق إلى عصبة الأمم. وجدير

بالذكر أن تلك المحاولة لترسيم الحدود بين العراق والكويت لم تأتي بجديد يذكر باستثناء الحدود "جنوب صفوان"، حيث تقرر تعديلها لتصبح على مسافة "كيلو متر مربع واحد" جنوباً وضم منطقة (كعكاعي) الحدودية إلى العراق، كما تقرر وضع عدة مراكز للمراقبة على الحدود، و وقع العراق والكويت على معاهدة حسن الجوار.[7]

وفي شباط عام 1958 عادت مسألة ضم الكويت إلى الواجهة مرة أخرى، وذلك عندما تقرر تشكيل (الاتحاد الهاشمي) بين الأردن والعراق في 19 آيار 1958، حيث طرح رئيس الوزراء العراقي آنذاك (نوري السعيد) فكرة ضم الكويت للاتحاد الهاشمي، كما قام باقناع الملك (سعود بن عبد العزيز) ملك السعودية بالفكرة فوافق الملك عليها، وأجرى اتصالات مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ولم تعترض الأخيرة على المقترح وعلى الرغم من ذلك، لم يتم ضم الكويت إلى ذلك الاتحاد بسبب قيام ثورة (14 تموز عام 1958) في العراق التي انحل الاتحاد الهاشمي على أثرها.[8]

ثانياً:- النزاع الحدودي بين العراق والكويت في العهد الجمهوري

بعد قيام ثورة 14 تموز عام 1958 في العراق، زار (عبد الله السالم الصباح) العراق ليقدم التهاني بمناسبة نجاح الثورة، واستمرت العلاقات العراقية الكويتية بصورة طبيعية، إذ تم تبادل الوفود الإقتصادية والتجارية بشكل اعتيادي بين البلدين. ولكن في عام 1961 تجددت مطالبات العراق بالكويت، وتمثل ذلك في بيان لعبد الكريم قاسم أعلن فيه أن "الكويت جزء من العراق"، وبالرغم من تلك المحاولة التي اظهر فيها عبد الكريم اصراره وعزم واضح لضم الكويت، إلا أنه فشل في مسعاه فشلاً ذريعاً، وتسبب بعزلة العراق عن العالم العربي الذي أخذت دوله تعترف بالكويت تدريجياً كدولة ذات سيادة.[9]

لم تصل مسألة الحدود العراقية الكويتية إلى أعنف مراحلها وأكثرها توتراً الا في عام 1990 عندما أتهم العراق بصورة رسمية الكويت بالتجاوز على أرض العراق بالاستيلاء على آبار النفط المحاذية للحدود مع الكويت أثناء انشغال العراق بالحرب مع إيران، كما قام العراق باتهام الكويت والإمارات بإغراقهم للسوق

العالمية بالنفط، الأمر الذي أدى إلى انخفاض اسعار النفط وتسبب بضرر كبير للإقتصاد العراقي. ومثل ذلك تفاقماً متسارعاً للأزمة نتج عنها حرباً زعزعت أستقرار منطقة الخليج العربي.[10]

مما تقدم نخلص إلى أن النزاع الحدودي بين العراق والكويت في العهد الجمهوري يمثل محطة هامة في تاريخ العلاقات بين البلدين، وهو نزاع معقد امتدت جذوره إلى العصور القديمة، إلا أنه اشتد وتفاقم خلال العهد الجمهوري في العراق، خاصة خلال مدة حكم النظام السابق.

المطلب الثاني

دور جامعة الدول العربية في تسوية النزاع الحدودي بين العراق والكويت

أولاً:- دور جامعة الدول العربية قبل الغزو العراقي للكويت

تأسست جامعة الدول العربية في العام 1945 كمنظمة دولية إقليمية لها كيانها الخاص، وتضم في عضويتها مجموعة من الدول العربية التي يبلغ عددها حالياً 22 دولة عربية. وفيما يتعلق بالأهداف السياسية التي تتطلع إلى تحقيقها جامعة الدول العربية، فقد نص ميثاقها على تحقيق الأهداف الآتية[11]:

1. حل المنازعات العربية بالطرق الودية أو السلمية.
2. توثيق الصلات السياسية بين الدول الأعضاء.
3. صيانة استقلال الدول الأعضاء ضد أي عدوان خارجي.

ويعد العراق أحد المؤسسين الأوائل لمنظمة جامعة الدول العربية منذ تأسيسها في 19 آذار عام 1945. ويمكن أرجاع أول إتصال لجامعة الدول العربية مع مسألة النزاع الحدودي بين العراق والكويت، عندما قدمت الأخيرة طلباً للانضمام إلى جامعة الدول العربية فقبلت عضويتها في يوم 20 تموز من العام 1961، ليرد العراق بعدها بإيقاف كل أوجه التعاون مع جامعة الدول العربية. كما أقدمت الأخيرة على إرسال قوات عربية

إلى الكويت لتحل محل القوات البريطانية، حيث وصلت الفرقة الأولى منها في 10 أيلول عام 1961 وبقيت هذه القوات التي تم تشكيلها من قبل الجامعة العربية حتى العام 1963، وكانت هذه الخطوة بناءً على البيان الإذاعي لعبد الكريم قاسم الذي إعلن فيه "إن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وإن الكويت كانت منطقة تابعة لولاية البصرة الخاضعة للحكم العثماني"[12].

وأدى إلغاء إيران لاتفاقية الحدود الموقعة في عام 1937 مع العراق في العام 1969 إلى تضعيف موقف العراق في منطقة شط العرب. وذلك بعدما اشترطت إيران أن يكون خط الحدود بينها وبين العراق هو خط منتصف شط العرب. هذا الأمر دفع الحكومة العراقية إلى طلب من الكويت السماح للقوات العراقية بالانتشار في مناطق شمال الكويت، خوفًا من هجوم إيراني محتمل على ميناء أم قصر. واجهت هذه المطلبات العراقية رفضاً من الحكومة الكويتية آنذاك. حيث رفضت الكويت السماح للعراق بالتمركز في أراضيها. ولكن في 20 اذار 1973، اندلعت أزمة إقليمية عندما قررت الحكومة العراقية احتلال مخفر الصامتة الحدودي الذي يعد منطقة غنية بالنفط. هذا الإجراء أثار ردود فعل قوية من الكويت، حيث أعلنت حالة الطوارئ وأغلقت الحدود مع الدول المجاورة. جدير بالذكر، أن الصحف الكويتية انتقدت الحكومة العراقية بشدة واتهمتها بمحاولة إقامة قاعدة للأسطول السوفيتي في الخليج العربي. وكانت هذه الاتهامات تهدف إلى استنفار الدول الغربية ضد العراق[13].

بالتزامن مع هذه الأحداث، أبلغ العراق جامعة الدول العربية بأنه سحب اعترافه باتفاق سنة 1963، ودعا إلى إجراء محادثات مع الكويت لحل قضية الحدود. وعلى الرغم من التوترات الأولية، تمكنت الجامعة العربية من تهدئة الأوضاع وحل الأزمة. في آب عام 1973، قام ولي العهد الكويتي بزيارة إلى العراق لبحث مسألة الحدود بين البلدين. وقد طلب العراق في هذا الزمن تأجير جزيرتي وربة وبوبيان لمدة 99 عاماً، مع الاحتفاظ بالسيادة الكويتية عليهما. ومرة أخرى، رفضت الكويت هذا الطلب، ولم يتم تحقيق أي تقدم في هذه المسألة.[14]

ولم تتوقف جهود جامعة الدول العربية الرامية إلى تسوية النزاع ما بين العراق والكويت، حيث استمرت جهود الوساطة التي قادتها جامعة الدول العربية بين الكويت والعراق. نجحت هذه الجهود في إقناع العراق بسحب

قواته من مخفر الصامتة الحدودي في العام 1975. كما قامت الجامعة العربية بدور مهم في تسوية الخلاف بصورة مؤقتة بسبب عدم التوصل إلى اتفاق نهائي بين البلدين.[15]

هذه الأحداث أدت إلى تجميد النزاع وعدم تحقيق تقدم في مسألة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق خلال مدة الحرب العراقية الإيرانية.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن جامعة الدول العربية بنيت على اساس احترام واستقلال وسيادة كل دولة عربية، وبالنظر إلى ميثاق الجامعة خاصة المادة الخامسة المتعلقة بتسوية المنازعات، نجد أنه استبعد النزاعات المتعلقة باستقلال وسيادة الدول العربية، إذ نصت هذه المادة على "لا يجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً. وفى هذه الحالة لا يكون للدول التى وقع بينها الخلاف الاشتراك فى مداولات المجلس وقراراته. ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها، للتوفيق بينهم".[16] ولكن المادة نفسها أتاحت فرصة لإمكانية تسوية الحدود العربية خاصة في الخلافات التي يتوقع أن تؤدي إلى حروب بين الدول العربية، الأمر الذي دفع الجامعة إلى التدخل في النزاع العراقي الكويتي في عام 1961 وما تلاها وصولاً إلى غزو الكويت في العام 1990 الذي يمثل تفاقماً متسارعاً للأزمة نتج عنها حرباً زعزعت أستقرار منطقة الخليج العربي، إذ أن تلك الحرب وقبل وقوعها توجه كل من العراق والكويت إلى جامعة الدول العربية لتقديم مذكرات تتضمن شرحاً لمواقفهما.

وجدير بالذكر، أن العراق في مذكراته ركز على الاضرار التي لحقت بمصالحه نتيجة سياسات إنتاج وتصدير البترول التي انتهجتها الكويت والإمارات، كما أشارت المذكرة العراقية إشارة ضمنية إلى مسألة الحدود عبر ذكر حقل الرميلة والمنشآت النفطية المقامة عليه، أما فيما يتعلق بالكويت، فإنها ردت بمذكرة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، تدافع فيها عن سياساتها النفطية. ودعت إلى تشكيل لجنة عربية للنظر في موضوع ترسيم الحدود بناءً على المعاهدات والوثائق الرسمية بين العراق والكويت[17].

قامت جامعة الدول العربية بدور الوساطة والعمل على تقريب وجهات النظر العراقية الكويتية من خلال الزيارات التي قام بها الأمين العام للجامعة إلى كل من العراق والكويت والسعودية، وكذلك الوساطة التي قام

بها كل من قادة مصر والمملكة الأردنية الهاشمية من خلال الزيارات المكوكية لكل من بغداد والكويت والرياض لنزع فتيل الأزمة، حيث تم عقد اجتماع للطرفين العراق والكويتي في المملكة العربية السعودية بتاريخ 31 تموز 1990. ولم يتمخض عن هذه الجهود التي قادتها الجامعة والتي تمثلت في الوساطة واللقاءات والاجتماعات التوصل إلى حل لتمسك كل طرف بطروحاته وموقفه[18]. ولم تستطع جامعة الدول العربية من اتخاذ موقف حاسم وفعلي من ما يجري بين العراق والكويت آنذاك. ولم يتسطيع الأمين العام للجامعة التدخل بسبب تسارع الأحداث، الأمر الذي أدى إلى فشل الجامعة للحيلولة دون نشوب تلك الحرب.

ثانياً:- دور جامعة الدول العربية بعد الغزو العراقي للكويت

وبعد الغزو العراقي للكويت، اجتمع مجلس الجامعة العربية ليصدر بياناً يدعو العراق إلى سحب قواته فوراً من الأراضي الكويتية، والدعوة إلى مؤتمر قمة طارئ للدول العربية. ودعت القمة العربية بحزم إلى انسحاب القوات العراقية من الكويت على الفور، وإعادتها إلى مواقعها السابقة. وأكد البيان تأييد القمة للإجراءات التي اتخذتها السعودية ودول الخليج الأخرى في حق الدفاع الشرعي، وفقًا لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية.[19]

وأيد القرار كل من مصر، السعودية، الكويت، قطر، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، سوريا، جيبوتي، الصومال، المغرب، لبنان. وتحفظت على القرار كل من الأردن، السودان، موريتانيا وعارض القرار كل من العراق وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولم يصوت كل من الجزائر واليمن. وكانت تونس غائبة عن المؤتمر. ونظرًا لعدم تحقيق إجماع عربي على هذا القرار، ووفقًا لميثاق الجامعة العربية فإن هذه القرارات تكون ملزمة للدول التي أيدتها وغير ملزمة للدول التي عارضتها[20].

إن احتلال الكويت ومحاولة ضمها إلى العراق أدى في نهاية المطاف إلى تجميد عضوية العراق في جامعة الدول العربية، وبعد أحتلال العراق في العام 2003 وتغيير نظام الحكم فيه. عاد العراق ليشغل مقعده مجدداً في جامعة الدول العربية، ويمارس نشاطاته ضمن عمل المنظمة. وجدير بالذكر لم يعد لمنظمة جامعة الدول العربية أي دور يذكر في مسألة ترسيم الحدود العراقية – الكويتية على الرغم من أنها تثار ما بين الطرفين

بين حين وآخر[21]. وبعد الإطاحة بنظام البعث المحظور في عام 2003، شهدت العلاقات بين العراق والكويت تحسنًا تدريجيًا، وقد عملت الحكومتان على تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات، بما في ذلك الأمن والاقتصاد والثقافة.

الخاتمة

بالرغم من الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية في سبيل تسوية النزاع الحدودي بين العراق والكويت، والتي تمثلت في الوساطة بين الطرفين والعمل على تقريب وجهات النظر العراقية الكويتية من خلال الزيارات التي قام بها الأمين العام للجامعة إلى كل من العراق والكويت الا إن القصور في الإطار القانوني لتسوية المنازعات العربية عامة و من ثم منازعات الحدود في ميثاق الجامعة العربية، أو الحساسية الشديدة التي تظهر عند المحاولة لمعالجة نزاع حدودي معين بين الدول العربية هي التي حالت دون أن يكون لجامعة الدول العربية تأثير ملموس على أرض الواقع. الأمر الذي أدى إلى أتساع نطاق النزاع ليتحول إلى أزمة ثم حرب، ومن ثم فقدت جامعة الدول العربية كل الوسائل الممكنة للتدخل في تلك المسألة خاصة بعد وضع مجلس الأمن يده عليه ليتم تدويل القضية وبالنتيجة خروجها من تحت يد الجامعة العربية.

النتائج

1. يعود أساس النزاع الحدودي بين العراق والكويت إلى حقبة الاستعمار الذي شهدته المنطقة العربية، حيث تم ترسيم حدود دولة الكويت بين بريطانيا والدولة العثمانية في اتفاقية عام 1913.
2. لم يكن لجامعة الدول العربية بالرغم من الجهود التي بذلتها تأثير ملموس على أرض الواقع، وذلك يرجع إلى القصور في الإطار القانوني لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء.
3. إن تطور وأتساع نطاق النزاع الحدودي بين العراق والكويت ليتحول إلى أزمة ثم حرب أدى إلى خروجه من تحت يد جامعة الدول العربية لاسيما بعد تدويله وتدخل مجلس الأمن.

قائمة المصادر

[1] فالح فهد هادي الدوسري، الأزمات الكويتية – العراقية (1922–1961)، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2013، ص 41.

[2] سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 1993، ص–ص 29–30.

[3] فالح فهد هادي الدوسري، مصدر سبق ذكره، ص–ص 35–36.

[4] أروى هاشم عبد الحسن، مشكلة الحدود العربية العربية في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد، 1996، ص 14.

[5] ينظر: فالح فهد هادي الدوسري، مصدر سبق ذكره، ص–ص 61–99.

[6] قحطان حسين طاهر، تاريخ النزاع العراقي الكويتي، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد 18، 2014، ص–ص 503–504.

[7] المصدر نفسه، ص 504.

[8] خالد عبد الرحمن العصيمي، ترسيم الحدود العراقية الكويتية وأثرها على السياسة الخارجية الكويتية، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 42.

[9] قحطان حسين طاهر، مصدر سبق ذكره، ص 505.

[10] حقائق عن الغزو العراقي للكويت، الجزيرة نت، 2016، متاح عبر الرابط:
https://www.aljazeera.net/

[11] محمد الحاج حمود، سياسة العراق الخارجية منذ عام 2003، بغداد، بيت الحكمة، 2018، ص 78.

[12] قحطان حسين طاهر، مصدر سبق ذكره، ص 505.

[13] العراق والكويت تاريخ العلاقات والخلافات والاتفاقيات، موقع الساعة، 4 آب 2023، متاح عبر الرابط:
https://alssaa.com/post/show/19338

[14] حقائق عن الغزو العراقي للكويت، الجزيرة نت، مصدر سبق ذكره.

[15] حسين مجيد عبد علي الحسناوي، أزمات الحدود العراقية الكويتية، بيروت، مطبعة البصائر، 2013.

[16] ميثاق جامعة الدول العربية، موقع جامعة الدول العربية، متاح عبر الرابط:
http://www.leagueofarabstates.net/ar/aboutlas/Pages/Charter.aspx

[17] حسين مجيد عبد علي الحسناوي، مصدر سبق ذكره، ص 113.

[18] صالح يحيى، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص–ص 227–228.

[19] حقائق عن الغزو العراقي للكويت، الجزيرة نت، مصدر سبق ذكره.

[20] حسين مجيد عبد علي الحسناوي، مصدر سبق ذكره، ص 115

[21] محمد الحاج حمود، مصدر سبق ذكره، ص–ص 79–80.